A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/51/L.48
9 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى البلدان أو المناطق

بوروندي: مشروع قرار

المساعدة الطارئة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في بوروندي

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ١٧/٤٨ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ و ٧/٤٩ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ و ٢١/٤٩ جيم المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٨/٥٠ كاف المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ تقر المبادئ المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، على النحو المعلن في مرفق القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[١]،

وإذ تدرك كل الإدراك أن بوروندي تعاني بشدة من الآثار المتراكمة الناجمة عن أزمتها الوطنية التي طال أمدها، وعزلتها الجغرافية، ومركزها بوصفها من بين أقل البلدان نموا واكتظاظها بالسكان،

---

(١) A/51/464.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما ترتبه الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بوروندي من نتائج مفجعة واسعة النطاق على الاقتصاد الوطني، والمالية العامة، والإنتاج الزراعي وعلى صحة سكانها وتعليمهم على جميع المستويات،

وإذ تلاحظ خطورة الآثار المفزعة التي ترتبتها الجزاءات الاقتصادية على العمليات والمساعدات الإنسانية الرامية إلى إغاثة أضعف فئات المجتمع، ولا سيما مئات الآلاف من المشردين، وعشرات الآلاف من العائدين، والمرضى والنساء والأطفال وكبار السن،

وإذ تخشى جديا خطورة تدهور الحالة الاقتصادية برمتها، وتفاقم الأوبئة وانتشارها على نطاق واسع، من جراء الافتقار إلى الوقود اللازم للمستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية، ونقل العاملين في المجال الطبي ومعالجة مياه الشرب،

وإذ تحرص بشدة على إيجاد الوسائل الممكنة لإزالة أية عقبات قد تعوق انطلاق عملية التفاوض من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين،

وإذ ترحب بالالتزام الرسمي من جانب حكومة بوروندي للتفاوض مع جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الفصائل المسلحة، بناء على دعوة الطرف التيسيري وبموافقة معسكر الثوار للتعاون والمشاركة في المفاوضات،

١ - تشكر من جديد وتثني على جميع الدول، ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والمنظمات الإنسانية لما قدمته من مساهمات فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٥٨/٥٠ كاف؛

٢ - تناشد على وجه السرعة البلدان المجاورة لبوروندي أن ترفع على الفور الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، لوضع حد للمعاناة الرهيبة التي ألحقتها بشعب بوروندي وبالاقتصاد الوطني بأسره؛

٣ - توجه نداء عاجلا الى جميع الدول، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الإنسانية كي تزيد بصورة كبيرة من مساهماتها الاقتصادية والمالية والمادية والتقنية؛

٤ - تحث المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، على إبداء قدر أكبر من الاهتمام والسخاء نحو الفئات التي تضررت أكثر من غيرها في مجتمع بوروندي بسبب الحظر الاقتصادي العام، أي المشردين والعائدين والمرضى والنساء والأطفال وكبار السن؛

٥ - تشجع الأمين العام على أن يقوم، بالتشاور مع جميع من يهمهم الأمر، بما في ذلك البلدان المجاورة، والدول الأعضاء الأخرى، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الدولية ذات المنحى الإنساني، باتخاذ الترتيبات المطلوبة لكفالة وصول الإغاثة الإنسانية على وجه السرعة وبسلام في جميع أنحاء بوروندي، وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ١٠٧٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ آب/اغسطس ١٩٩٦؛

٦ - تطلب إلى جميع أطراف النزاع البوروندية أن تمتنع تماما عن أية أعمال يمكن أن تعرقل أو تعقد العمليات الإنسانية وتوصيل المساعدة الإنسانية إلى المرسل إليهم المقصودين؛

٧ - تدين بشدة الذين قاموا باغتيال ثلاثة من مسؤولي لجنة الصليب الأحمر الدولية وجميع الأعمال التي تقوض أمن موظفي المساعدة الإنسانية المحليين والدوليين على حد سواء؛

٨ - تكلف إلى الأمين العام بأن يعمل، إلى جانب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وبتعاون وثيق معه، على تنسيق الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة للتخفيف من حدة نواحي النقص الخطير في بوروندي وتعبئة وتقديم مساعدات كبيرة من المجتمع الدولي لشعب بوروندي، المهدد باختناق اقتصادي؛

٩ - توصي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يبدأ اتصالات مع المقرضين على صعيد الدول ومع الوكالات المانحة الممكنة، بغية تنظيم اجتماع مائدة مستديرة بشأن بوروندي، في المستقبل القريب؛

١٠ - تحث حكومة بوروندي وجميع الأطراف الأخرى في النزاع على الدخول في أقرب وقت ممكن في عملية تفاوض تفضي إلى إعادة إحلال السلام والأمن وإلى المصالحة الوطنية، وهي شروط ضرورية لتعزيز المساعدة الإنسانية والانتعاش الاقتصادي العام؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا مخصصا في دورتها الثانية والخمسين؛

١٢ - تقرر أن تعيد النظر في التقدم الذي تحرزه المساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في بوروندي في دورتها الثانية والخمسين.

- - - - -